تأثير انسحاب روسيا من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في مكانتها العسكرية

The impact of Russia›s withdrawal from the CFE Treaty on its military position

م.م مضر فارس عبدالاله

Asst. Lec. Mudhar Faris Abdul-Ilah

جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية

mudher.f@uokerbala.edu.com.iq

م.م وسن عزيز فرج

Asst. Lec. Wasan Aziz Faraj

جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية

wasan.a@uokerbala.edu.iq

م.م علي حمد عاجل

Asst. Lec. Ali Hamad Ajil

جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية

ali.ajel@uokerbala.edu.iq

ملخص البحث

انسحاب روسيا من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، منحها مرونة أكبر لتعزيز نشر قواتها، وأسلحتها التقليدية، بالقرب من حدود حلف شمال الأطلسي، مما يعزز قدراتها في المناورات العسكرية، والاستعداد القتالي. كما أتاح التخلص من قيود الإبلاغ، والتفتيش، إجراء مناورات استراتيجية بحرية أكثر. ومع ذلك، أثار هذا الانسحاب مخاوف من تصاعد سباق تسلح تقليدي في المنطقة، وزاد من توتر العلاقات مع حلف شمال الأطلسي. عن طريق هذا التحول، تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها العسكري في النظام الأمني الأوروبي، معتمدة على استراتيجيات تقليدية، وهجينة، للحفاظ على مكانتها.

الكلمات المفتاحية: معاهدة القوات المسلحة التقليدية، روسيا، حلف شمال الأطلسي.

Abstract

Russia's withdrawal from the Treaty on Conventional Armed Forces in Europe has granted it greater flexibility to enhance the deployment of its conventional forces andweapons near NATO borders, strengthening its capabilities in military maneuvers and combat readiness. Additionally, the removal of reporting and inspection constraints has allowed Russia to conduct more strategic maneuvers freely. However, this withdrawal has raised concerns about the possibility of escalation in conventional arms race in the region and heightened tensions with NATO. Through this shift, Russia seeks to bolster its military influence in the European security system, relying on conventional and hybrid strategies to .maintain its position

Keywords: Treaty on Conventional Armed Forces, Russia, NATO.

المقدمة

تُعَدُّ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، الموقعة عام (١٩٩٠) بين حلف الناتو، ودول حلف وارسو، ركيزة أساسية للبنية الأمنية الأوروبية، بعد الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي. فرضت المعاهدة قيودًا صارمة على نشر القوات التقليدية، بهدف تحقيق توازن عسكري بين الشرق، والغرب، عبر تقليص الأسلحة الثقيلة، وتطبيق آليات رقابة متبادلة، على الرغم من محاولات تحديث المعاهدة عام (١٩٩٩)، وقد أدى رفض الناتو التصديق عليها، وتوسعه شرقًا، إلى اعتبار روسيا المعاهدة عائقًا لعملياتها العسكرية. ففي نوفمبر (٢٠٢٣)، انسحبت روسيا من المعاهدة في خطوة غيرت ملامح الأمن الأوروبي، إذ أنهت إحدى آخر الأطر الرسمية، للحد من التسلح التقليدي في القارة، هذا الانسحاب لم يكن إجرائيًا فحسب، بل عكس تحولًا جذريًا في العقيدة العسكرية الروسية، عبر سعيها إلى إعادة صياغة مكانتها العسكرية إقليميًا، ودوليًا، في حين عدَّه الناتو تهديدًا كبيرًا للأمن الأوروبي.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في فهم التحولات الاستراتيجية الروسية، وتأثيرها في الأمن الدولي، وتقييم مخاطر التوترات العسكرية، وسباق التسلح في أوروبا، ويقدم رؤى لإدارة التوازن، بين تعزيز القدرات العسكرية، والاستقرار الإقليمي، لمواجهة التحديات الأمنية المعاصرة.

مشكلة البحث

تركز إشكالية البحث في السؤال الآتي: كيف يؤثر انسحاب روسيا من معاهدة القوات المسلحة التقليدية، في إعادة تشكيل مكانتها العسكرية إقليميًا، ودوليًا؟ وهل يعزز هذا الانسحاب قدراتها الاستراتيجية، والردع، أم يفضي إلى سباق تسلح جديد في أوروبا، ويضعف مكانتها في النظام الأمني متعدد الأطراف؟

فرضية البحث

يفترض البحث أنَّ انسحاب روسيا من المعاهدة، قد يعزز مرونتها الاستراتيجية، مما يتيح لها إعادة تموضع عسكري في شرق أوروبا، وتوسيع نفوذها الإقليمي، لكنَّه قد يؤدي إلى انهيار الثقة مع الغرب، لاسيَّما دول أوروبا الغربية، مما يرفع مخاطر التصعيد العسكري التقليدي، وقد يعيق استقرار مكانة روسيا العسكرية، في النظام الأمني الأوروبي على المدى الطويل.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه الأنسب للظواهر السياسية، والاستراتيجية، ذات الأبعاد المركبة. يقوم هذا المنهج على وصف الوقائع، والأحداث، المرتبطة بموضوع البحث، وتحليلها بطريقة علمية، للكشف عن العلاقات السببية، والتفاعلات القائمة بينها. فقد جرى

أولًا وصف الإطار التاريخي لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، من حيث نشأتها، وبنودها، وتطورها، ثم تحليل الدوافع الروسية للانسحاب منها، في ضوء المتغيّرات الجيوسياسية، والأمنية، في البيئة الأوروبية، والدولية، كما تمَّ تحليل التداعيات العسكرية، والاستراتيجية، المترتبة على الانسحاب، وصولًا إلى استشراف السيناريوهات المستقبلية، لمكانة روسيا العسكرية في النظام الأمني الأوروبي.

أهداف البحث

١. تحليل تأثير انسحاب روسيا من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، في مكانتها العسكرية إقليميًا، ودوليًا.

٢. تقييم المرونة الاستراتيجية، واستكشاف مدى مساهمة الانسحاب، في تعزيز المرونة الاستراتيجية، والقدرات الردعية لروسيا.

٣. تحديد تأثير الانسحاب في الثقة المتبادلة مع الغرب، ومخاطر تصاعد التوترات العسكرية في أوروبا.

٤. تقييم الاستقرار الإقليمي، فيما إذا كان الانسحاب يؤدي إلى سباق تسلح جديد، أو يضعف مكانة روسيا في النظام الأمني الأوروبي.

هيكلية البحث

يتكون هيكل البحث من مقدمة، وخاتمة، فضلًا عن أربعة محاور رئيسة، إذ يتناول المحور الأول الإطار التاريخي للمعاهدة، ويركّز المحور الثاني في دوافع الانسحاب الروسي منها، ويبحث المحور الثالث في التداعيات العسكرية الناتجة عن هذا الانسحاب، في حين يستعرض المحور الرابع السيناريوهات المستقبلية لمكانة روسيا العسكرية، بعد الانسحاب من المعاهدة.

المحور الأول

الإطار التاريخي للمعاهدة

أولاً- نشأة المعاهدة

في أعقاب فشل محادثات خفض القوات المشتركة، والمتوازنة(MBFR) ، بين حلف الناتو، وحلف وارسو، في السبعينيات من القرن الماضي، نشأت فكرة معاهدة القوات المسلحة التقليدية (CFE). ففي العام (١٩٧٣)، بدأت محادثات (MBFR) بهدف تقليص القوات، والأسلحة، في أوروبا الوسطى، لكنَّها لم تتوصل إلى اتفاق. وفي منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، تزايدت الدعوات لإجراء تخفيضات واسعة على مستوى القارة، إذ دعت القيادة السوفييتية عام (١٩٨٦)، إلى خفض شامل للقوات، فاقترح

الناتو إنشاء منتدى تفاوضي جديد، يضم جميع الدول الأوروبية المعنية. ووفقًا لذلك، كلف مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) عام (١٩٨٩)، (٢٣) دولة من أعضاء حلفي وارسو، والناتو (بضمنهم الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي في حينها)، بالشروع في مفاوضات للحد من القوات التقليدية في أوروبا[١].

بتاريخ (١٩) نوفمبر من العام (١٩٩٠) في باريس، تكللت المفاوضات بتوقيع معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (CFE)، وأصبحت المعاهدة سارية المفعول في (٩) نوفمبر من العام (١٩٩٢)، بعد تصديق جميع الأطراف[٢]. إذ اشتملت الدول الأطراف على كل أعضاء حلف وارسو، بما في ذلك جمهوريات الاتحاد السوفيتي آنذاك، وحلف الناتو السابقين، فقد شملت المعاهدة (٣٠) دولة، تمتد عبر القارة من المحيط الأطلسي، إلى جبال الأورال[٣]. وقد سعت المعاهدة إلى تعزيز الأمن، والاستقرار، في أوروبا، عبر تأسيس توازن عسكري بمستوى منخفض من الأسلحة التقليدية، بين حلفي وارشو، والناتو [٤]، وقد حثت على تخفيض إمكانية شنّ هجوم مسلح مباغت، وخاطف، أو البدء بعمليات هجومية موسعة، وكبيرة، من أي طرف تجاه الآخر، وبذلك كانت المعاهدة تهدف إلى كبح، أو تقييد، أي تكدس كبير، ومفاجئ، للقوات العسكرية، التي من شأنها أن تهدد الأمن الأوروبي، لخلق الثقة المتبادلة، وتعزيز الشفافية، عبر آليات فحص، وتحقق، مشتركة[٥].

ثانيًا- بنود المعاهدة نصَّت المادة الثانية من المعاهدة، على تصنيف الأسلحة إلى خمس فئات، في حين حددت المواد الثالثة، والرابعة، والخامسة، القيود المفروضة على الطرفين، وبيّنت البروتوكولات الإضافية إجراءات تدمير الأسلحة، أو نزعها، وآليات جرد الأسلحة المشمولة بالتخفيض. وشملت المعاهدة تقليص العدد الإجمالي لخمس فئات من الأسلحة التقليدية: المركبات المدرعة القتالية، والدبابات، والطائرات الحربية، والمدفعية، ومروحيات الهجوم، كما تضمنت تبادل المعلومات، والقيود الخاصة بكل فئة، مع تحديد الأعداد في بنود الاتفاقية. وقد تضمنت بنود الاتفاقية الأعداد الآتية[٦]:

---

(١) TREATY ON CONVENTIONAL ARMED FORCES IN EUROPE (CFE), Inventory of International Nonproliferation Organizations and Regimes, Center for Nonproliferation Studies, No, p.p.1-4.

(٢) Ibid.

(٣) NATO'S role in conventional arms control, North Atlantic Treaty Organization, 21 Mar 2024, at: https://2u.pw/ISkWiQ , accessed 29/03/2025.

(٤) Daryl Kimball, The Conventional Armed Forces in Europe (CFE) Treaty and the Adapted CFE Treaty at a Glance, Arms Control Association, Washington, November 2023, at: https://2u.pw/Hxj0Zu , accessed 29/03/2025.

(٥) TREATY ON CONVENTIONAL ARMED FORCES IN EUROPE (CFE), op, cit, p.7.

(٦) ما هي معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي انسحبت منها روسيا؟ سبوتنيك عربي، ٢٠٢٣/٠٥/١٠، الرابط الإلكتروني: https٢//:u.pw/nw٦U٠c. ، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٣/٢٩

١. الدبابات: يمكن لكل طرف حشد الحد الأقصى من الدبابات، والذي يجب ألّا يتجاوز (٢٠) ألف دبابة.

٢. المركبات المدرعة: (٣٠) ألف مدرعة هو الحد الأعلى المسموح به، وألّا يزيد حجم المدرعات في الوحدات القتالية، عن (٢٧٣٠٠) مدرعة.

٣. المدفعية: (٢٠) ألف مدفع الحد الأقصى في كل جهة، على ألّا يتجاوز (١٧) ألف مدفع في جهات القتال.

٤. الطائرات المقاتلة: (٦٨٠٠) طائرة كحد أقصى.

٥. المروحيات الهجومية: الحد الأقصى (٢٠٠٠) مروحية.

كما حدد أيضا الحد الأقصى لكل دولة، في أنَّ قوة أي دولة لا تتجاوز أكثر من ثلث إجمالي الأسلحة، المسموح بها في إطار المعاهدة. وفيما يتعلق بالأراضي الفرعية، فقد نصَّت المعاهدة على حدود خاصة في مناطق حدودية ضمن أوروبا (المناطق الشمالية والجنوبية)، لتفادي مناورات الالتفاف المحتملة، وقد تمَّ معالجة هذه الحدود فيما بعد، في مفاوضات عام (١٩٩٦)، كما أوجبت المعاهدة إزالة معدات، وأسلحة، القوات المتجاوزة للحد المسموح به من الوحدات الفعَّالة، وحفظها في مواقع تخزين محددة، ودائمة[٧].

حظرت المعاهدة أيضا بيع الأسلحة الفائضة، وألزمت الدول برصدها، وتدميرها، أو توظيفه للأغراض السلمية. وفيما يتعلق بوسائل التحقق، والشفافية، فقد تضمنت المعاهدة إجراءات لتعزيز الثقة، منها تبادل المعلومات العسكرية سنويًا، وإعلام الدول عن تحركات أسلحتها التقليدية، كما ألزمت الدول بإجراء جولات تفتيش مشتركة، للمعسكرات، ومستودعات الأسلحة، وقد تمَّ تنفيذ أكثر من (٤,٠٠٠) عملية تفتيش مشتركة لغاية عام (٢٠٠٨)[٨].

ثالثًا- تطور المعاهدة والانسحابات

شهدت المعاهدة بعد توقيعها، تطورات مهمة انعكست على التطورات السياسية، والعسكرية، في أوروبا، وهي[٩]:

---

(٧) انسحبت منها موسكو رسميا.. ما هي معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا؟ موقع الحرة، واشنطن، (٨) نوفمبر ٢٠٢٣)، الرابط الإلكتروني: https٢//:u.pw/MPmkym، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٣/٣٠.

(٨) جابر عمر، انسحاب تركيا من معاهدة القوات المسجلة التقليدية في أوروبا، تقارير دولية، العربي الجديد، (٥) ابريل ٢٠٢٤)، الرابط الإلكتروني: https٢//:u.pw/E٠LAyP، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٣/٣٠.

(٩) غدي قنديل، مصدر سبق ذكره.

١. معاهدة إسطنبول المعدلة: بعد انهيار حلف وارسو، وتوسع الناتو، توصلت الأطراف في إسطنبول عام (١٩٩٩)، إلى معاهدة معدلة لاستبدال حدود الحلف، والدول، بحدود وطنية، وإقليمية، للأسلحة، لكن المعاهدة المعدلة لم تدخل حيّز التنفيذ، إذ لم تصادق عليها جميع الدول، لاسيَّما أنَّ روسيا أخفقت في تنفيذ التزاماتها المتعلقة، بسحب قواتها من جورجيا، ومولدوفا، كما تعهدت بها في ملحق إسطنبول آنذاك.

٢. تعليق روسيا للمعاهدة: في يوليو من العام (٢٠٠٧)، أعلن الاتحاد الروسي رسميًا تعليق تطبيق التزاماته بالمعاهدة، وبقيت روسيا منذ ذلك الوقت، غير مشمولة بنطاق عمليات التحقق الرسمية، مما أضعف فعَّالية المعاهدة عمليًا.

٣. انسحاب روسيا: في (٧) نوفمبر من العام (٢٠٢٣)، انسحبت روسيا رسميًا من المعاهدة، وأوعزت سبب ذلك إلى أنَّ توسع الناتو، وتمدده، يفقد المعاهدة قيمتها، وفاعليتها، وما كان من حلف الناتو إلا أن يعبر عن استنكاره، وإدانته، لهذا الانسحاب، وعلى إثر ذلك عُلِّق عمل المعاهدة، وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

٤. انسحاب تركيا: أعلنت تركيا أيضا في (٥) أبريل (٢٠٢٤)، انسحابها من المعاهدة ابتداءً من (٨) أبريل (٢٠٢٤)، علمًا أنَّ تركيا دخلت المعاهدة في العام (١٩٩٢)، وجاء قرار الانسحاب التركي عقب انسحاب روسيا، وتجميد الحلف الأطلسي عمل المعاهدة، مما يعني عمليًا شللها، وفقدانها لقيمتها.

يُعَدُّ الإطار التاريخي لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (CFE)، من المحاور الجوهرية لفهم التحولات الأمنية، والعسكرية، التي شهدتها القارة الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب البارد. فقد جاءت هذه المعاهدة ثمرة لجهود تفاوضية طويلة، وشاقة، بين الكتلتين الشرقية، والغربية، سعت إلى تقليص حالة التوتر، والتنافس العسكري، التي طبعت العلاقات الدولية لعقود طويلة، ولقد كان فشل محادثات خفض القوات المشتركة، والمتوازنة (MBFR)، في سبعينيات القرن الماضي، نقطة الانطلاق لفكرة تأسيس معاهدة شاملة، تعالج الاختلال في موازين القوى التقليدية، وتضع أسسًا جديدة للأمن الجماعي في أوروبا.

إنَّ دراسة نشأة المعاهدة، وبنودها، وتطورها التاريخي، تتيح فهمًا أعمق للبنية الأمنية الأوروبية، ولآليات بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف المتنافسة، كما تكشف عن طبيعة التحولات التي أصابت النظام الأمني الأوروبي، في ظل المتغيرات السياسية، والجيوستراتيجية، المتسارعة. ومن هذا المنطلق، تناول هذا المحور المراحل التاريخية لتأسيس المعاهدة، وأبرز بنودها، وآلياتها التنفيذية، وصولًا إلى انسحابات بعض الدول منها، بما يعكس تراجع فاعليتها، وانهيار أحد أهم ركائز الأمن الأوروبي في العقود الأخيرة.

المحور الثاني

المسوغات الروسية للانسحاب من المعاهدة

نصَّت الفقرة الثانية من المادة (١٩)، من معاهدة القوات المسلحة التقليدية، على منح كل دولة طرف في المعاهدة، الحق في الانسحاب من المعاهدة، في إطار ممارستها لسيادتها الوطنية، شريطة أن ترى أنَّ ثمة «أحداثا استثنائية» تتعلق بموضوع المعاهدة، قد عرضت مصالحها العليا للخطر، كما يشترط على الدولة الراغبة في الانسحاب، أن تقوم بإخطار الدولة الوديعة، والدول الأطراف الأخرى كافة بقرار الانسحاب، مع مراعاة التقيّد بمهلة الإخطار، والتي يجب ألَّا تقل عن (١٥٠) يومًا قبل تاريخ الانسحاب المقرر، وذلك لضمان الامتثال لمقتضيات الالتزامات القانونية الدولية، في إطار العلاقات التعاقدية متعددة الأطراف بين الدول[١٠].

وهذا ما عملت عليه روسيا الاتحادية وفقًا لهذا النص القانوني، عندما أعلنت في (٢٩) مايو من العام (٢٠٢٣)، قرارها بالانسحاب من المعاهدة، مستندة في ذلك إلى ما عدَّته ظروفًا استثنائية، تهدد مصالحها الوطنية العليا. والتزامًا بالفقرة الثانية من المادة (١٩)، باشرت وزارة الخارجية الروسية بتوجيه الإخطارات الرسمية إلى الدول الأطراف كافة، فضلًا عن الدولة الوديعة، بما يعبر عن التزام روسيا بالإجراءات الشكلية اللازمة للانسحاب من المعاهدة. وفي (٧) نوفمبر من العام نفسه، دخل قرار الانسحاب الروسي حيّز التنفيذ، بعد انتهاء المدة القانونية المنصوص عليها للإخطار المسبق[١١]. أمَّا دوافع الانسحاب الروسي، فإنَّها تعود لجملة من الأسباب، واعتبارات، منها:

١. عدم المصادقة على المعاهدة

لم يقدم أعضاء حلف شمال الأطلسي، الذين انضموا إلى الحلف خلال الفترة ما بين ١٩٩٩-٢٠٠٤، للمصادقة على معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، أي تسع سنوات من الانتظار الروسي، وهو ما مثَّل انتكاسًا، وانتهاكًا لروح الاتفاقية، وعدم اليقين في جدوى وجودها من وجهة النظر الروسية. وفي هذه المدة، عكف الناتو على الاستمرار في توسعه الجيوسياسي، صوب الحدود الغربية لروسيا، وهو ما عدَّته روسيا تهديدًا مباشرًا، وخطيرًا لأمنها القومي. وفي العام (٢٠٠٧)، قررت تعليق التزامها ببعض الترتيبات الخاصة بالمراقبة، والتفتيش، المنصوص عليها في المعاهدة. وفي مارس (٢٠١٥)، علَّقت روسيا مشاركتها في اجتماعات المجموعة الاستشارية المشتركة، لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (CFE)، وذلك كخطوة استراتيجية تعكس إعادة تقييم لفاعلية الاتفاقية، في ظل المتغيرات الأمنية الإقليمية، لاسيَّما بعد الأزمة الأوكرانية عام (٢٠١٤). هذا القرار أدى عمليًا إلى إنهاء التفاعل المؤسسي

---

(١٠) عماد جاسم محمد، الانسحاب الروسي من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتداعياته على مستقبل الأمن الأوروبي، ع٤٨، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، (٢٠٢٤)، ص٣٤.

(١١) المصدر نفسه.

الأخير ضمن إطار المعاهدة، مما تسبب في تجميد نهائي لآلياتها التنفيذية[١٢].

٢. توسع حلف الشمال الأطلسي

إنَّ سياسة الولايات المتحدة الأميركية لتوسيع حلف شمال الأطلسي شرقًا، شكَّلت من وجهة نظر روسيا، تهديدًا أساسيًا لأطر التوازن الإقليمي، المنصوص عليها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، فقد أدى هذا التوسع بدفع من الولايات المتحدة، إلى تجاوز بعض دول الحلف للقيود الهيكلية التي فرضتها المعاهدة، مما أضعف فعَّاليتها عمليًا. وعُدَّ انضمام فنلندا رسميًا إلى الناتو، وتقدم السويد بطلب العضوية، تطورًا استراتيجيًا ارتأت روسيا أنَّه يمثّل «نهاية فعلية» للمعاهدة. ونظرًا لانهيار التوازنات التقليدية، ونتيجة لذلك، عدَّت روسيا أنَّ استمرار الالتزام بالصيغة الرسمية للمعاهدة، يتعارض مع مصالحها الأمنية الحيوية، لاسيَّما في ظل رفض الولايات المتحدة، وحلفائها، التصديق على النسخة المحدثة للمعاهدة عام (١٩٩٩)، التي هدفت إلى مواكبة التغيرات الجيوسياسية، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي[١٣].

٣. إعادة مكانة الردع النووي

عملت النخب الاستراتيجية الروسية بقيادة سيرغي كاراغانوف، الرئيس الفخري لمجلس السياسة الخارجية، والدفاع، على تعزيز مكانة الردع النووي، كعنصر أساسي في العقيدة الدفاعية الروسية. إذ ركزت هذه الرؤية في استعادة فعَّالية الردع الاستراتيجي، عبر تقليص العتبة السياسية، والعملياتية لاستخدام الأسلحة النووية، التي تعدُّ مرتفعة للغاية، وغير ملائمة، في ظلّ التغيرات الجيوسياسية آنذاك. وتتجسد هذه الاستراتيجية في مفهوم «التصعيد لأجل الردع»، الذي يعتمد على استخدام تدريجي للأسلحة النووية التكتيكية، لإعادة توازن القوى في الصراعات المحتملة، وفرض خيارات استراتيجية على الأطراف المعادية. وفي هذا الإطار، عدَّ نشر الأسلحة النووية التكتيكية، وأنظمة إيصالها في بيلاروسيا، خطوة عملية تعكس هذا التوجه، ضمن سياسة تهدف إلى توسيع الانتشار النووي الإقليمي، وتعزيز ما اسمته روسيا «الردع الاستباقي»، لمواجهة التهديدات الغربية المتزايدة[١٤].

اذ تبنت روسيا نهجًا تصعيديًا منظمًا، لتعزيز الردع النووي، إذ أشرف الرئيس بوتين على مناورات استراتيجية، شملت إطلاق صاروخ «يارس» الباليستي العابر للقارات، من قاعدة بليسيتسك الفضائية شمال روسيا، موجهة رسائل ردعية للخصوم الاستراتيجيين، ووفقًا لذلك، وجهت الولايات المتحدة

---

(١٢) ماذا يعني انسحاب روسيا من معاهدة القوات التقليدية في أوروبا؟ موقع عربي ٢١، ٢٤ مايو (٢٠٢٣)، الرابط الإلكتروني: https٢//:u.pw/xl١zPh. ، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٤/٠١.

(١٣) انسحبت منها موسكو رسميا.. ما هي معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا؟ مصدر سبق ذكره.

(١٤) سيرغي كاراغانوف، قرار صعب ولكنّه ضروري (استخدام الأسلحة النووية لإنقاذ البشرية من كارثة عالمية)، مختارات اوراسية، مركز الدراسات العربية الاوراسية، القاهرة، ٢٠٢٣، الرابط الالكتروني: https//:eurasiaar.org/use-nuclear-weapons-to-save-humanity-from-a-global-catastrophe/، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٤/٠١.

اتهامات لروسيا، بتطوير سلاح نووي لتدمير الأقمار الصناعية، معتبرة هذه الخطوة تهديدًا كبيرًا للأمن القومي الأمريكي، وأمن الفضاء الدولي[١٥].

وتعكس هذه الصورة الحادثة المتعلقة بانتهاك صاروخ كروز روسي للأجواء البولندية، والتي عدَّت بمنزلة رسالة ضغط على الجناح الشرقي لحلف الناتو. وفي ظلّ هذا التصعيد، لوحظ أنَّ روسيا سعت إلى الحد من مستويات الدعم العسكري الغربي لأوكرانيا، عن طريق التهديد المتواصل باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية، مما دفع بعض الدول الغربية إلى إعادة تقييم مخاطرها، ضمن ديناميكيات الردع الاستراتيجي المتبادل[١٦].

٤- عملت روسيا على إعاقة المبادرات الدفاعية الأوروبية، وتقويضها، لاسيَّما تلك التي تهدف إلى تعزيز القدرات العسكرية التقليدية، معبرة عن قلقها الاستراتيجي إزاء جهود الغرب، لإنشاء منطقة عسكرية أوروبية موحدة، تشبه منطقة «شنغن» في هيكليتها، وآلياتها. وهدفت هذه المبادرة المعروفة بـ»شنغن العسكرية»، إلى تسهيل التحرك السريع، والمرن، للقوات العسكرية، عبر حدود دول الحلف من دون عوائق بيروقراطية، عبر معالجة التحديات اللوجستية، والإجرائية التي تعيق تنقل الوحدات العسكرية في أوروبا، وكان حلف الناتو يرى أنَّ هذه العوائق، قد تتسبب في تأخيرات حرجة في حال نشوب نزاع مسلح مع روسيا، كما أشار الجنرال ألكسندر سولفرانك قائد القيادة اللوجستية للناتو، لذلك عدَّت موسكو هذه المبادرة تصعيدًا بنيويًا في الاستعدادات العسكرية الغربية على حدودها، مما يهدد التوازن الأمني الإقليمي، ويخلق بيئة استراتيجية مقلقة[١٧].

يتضح من تحليل المسوغات الروسية للانسحاب من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (CFE)، أنَّ هذا القرار لم يكن إجراءً مفاجئًا، أو معزولًا عن سياقه، بل نتيجة تراكمية لجملة من التحولات الجيوسياسية، والتحديات الأمنية، التي رأت موسكو أنَّها أخلت بالتوازن العسكري في القارة الأوروبية. فترى روسيا أنَّ المعاهدة فقدت مضمونها العملي، بعد توسع حلف شمال الأطلسي شرقًا، وعدم تصديق الدول الأعضاء الجدد على النسخة المعدلة للمعاهدة، ما جعلها من وجهة النظر الروسية أداة تخدم المصالح الغربية، من دون أن تراعي الاعتبارات الأمنية الروسية.

كما أنَّ التحولات في العقيدة العسكرية الروسية، لاسيَّما العودة إلى تعزيز الردع النووي، وتوسيع نطاق الانتشار العسكري التقليدي في المحيط الأوروبي، تعكس رغبة واضحة في إعادة رسم معادلات القوة، بعد عقود من الانضباط بمعايير الحد من التسلح، التي وضعت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لذلك جاء الانسحاب الروسي بوصفه خطوة استراتيجية تهدف إلى استعادة حرية الحركة العسكرية، والرد على ما عدَّته موسكو سياسة تطويق غربية، تهدد مصالحها الحيوية.

---

(١٥) صاروخ كروز روسي ينتهك المجال الجوي لبولندا، موقع الجزيرة، ٢٠٢٤/٠٣/٢٤، الرابط الالكتروني: https2//:u.pw/vQYdSk. ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٠٤/٠١

(١٦)صاروخ كروز روسي ينتهك المجال الجوي لبولندا، موقع الجزيرة، ٢٠٢٤/٠٣/٢٤، الرابط الالكتروني: https2//:u.pw/vQYdSk. ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٠٤/٠١

(١٧) روسيا تحذر من إقامة «شنغن عسكرية».. وتتوعد بالرد، سكاي نيوز عربية، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٤، الرابط الالكتروني: https2//:u.pw/gpv9Er. ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٠٤/٠٢

كما أنَّ مسوغات الانسحاب الروسي، على الرغم من التزامها بالإجراءات الشكلية، التي نصَّت عليها المادة (١٩) من المعاهدة، حملت أبعادًا تتجاوز الإطار القانوني، إلى فضاء أوسع من إعادة تعريف الأمن الإقليمي، وإعادة هندسة التوازنات الاستراتيجية في أوروبا، فهي تعبر عن رؤية روسية ترى في القيود التعاقدية التقليدية، عائقًا أمام الحفاظ على الأمن القومي، في عالم تتغير فيه موازين القوة بسرعة، وتتصاعد فيه التهديدات غير المتناظرة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول: إنَّ انسحاب روسيا من المعاهدة، يمثل نقطة تحول في النظام الأمني الأوروبي، تؤسس لمرحلة جديدة تتسم بقدر أكبر من التنافس العسكري، وانخفاض مستويات الثقة بين روسيا، والغرب، مما يجعل من مستقبل الأمن الأوروبي، مرهونًا بمدى قدرة الأطراف على إعادة بناء آليات جديدة لضبط التسلح، وتجنب الانزلاق إلى سباق تسلح واسع النطاق.

المحور الثالث

التداعيات العسكرية لانسحاب روسيا من المعاهدة

يمثّل انسحاب روسيا من معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (CFE)، تحولًا استراتيجيًا بالغ الأثر في بنية الأمن الأوروبي، إذ يعدُّ هذا الانسحاب خطوة مفصلية، أنهت عمليًا آخر إطار قانوني منظّم، للرقابة على التسلح التقليدي في القارة، فقد جاءت المعاهدة منذ توقيعها عام (١٩٩٠)، كأداة أساسية لتحقيق التوازن العسكري بين الكتلتين الشرقية، والغربية، بعد الحرب الباردة، محددة سقفًا واضحًا لمستويات الأسلحة التقليدية، في خمس مناطق جغرافية رئيسة، لكن انسحاب موسكو من هذا الإطار القانوني، لا يقتصر على كونه إجراءً سياسيًا فحسب، بل يمثل أيضا إعادة رسم لقواعد اللعبة العسكرية في أوروبا، إذ يفسح المجال أمام روسيا لتوسيع حركتها الميدانية، من دون قيود تفتيش أو تحقق دولي، لتتجاوز تداعيات هذا الانسحاب حدود روسيا المباشرة، لتطال البيئة الأمنية الإقليمية برمتها، عبر تمكين التصعيد المتبادل مع حلف شمال الأطلسي، وخلق ديناميكية جديدة في سباق التسلح التقليدي، بين القوى الأوروبية الكبرى، كما ينعكس هذا الوضع بشكل خاص على النزاع الروسي–الأوكراني، الذي بات ساحة اختبار للتوازنات الجديدة في غياب ضوابط التسلح، ومن ثَمَّ فإنَّ تحليل التداعيات العسكرية لهذا الانسحاب، لا يقتصر على قراءة لحظة سياسية عابرة، بل يشكّل مدخلًا لفهم التحولات البنيوية في منظومة الأمن الأوروبي، ومستقبل الاستقرار الإقليمي، في ظل عودة منطق القوة، والمنافسة، العسكرية المفتوحة.

أمَّا أبرز التداعيات العسكرية لانسحاب روسيا من المعاهد، فيمكن أن نوجزها بالآتي:

١. تفكيك البنية القانونية للرقابة على الأسلحة التقليدية في أوروبا: شكَّل انسحاب روسيا من المعاهدة، إلغاءً فعليًا لآخر إطار قانوني رسمي، للحد من التسلح التقليدي في القارة. فقد فرضت المعاهدة قيودًا على الدبابات، والمركبات القتالية المدرعة، والمدفعية الثقيلة، والطائرات الحربية المزودة بأسلحة ثقيلة، والمروحيات الهجومية، ضمن خمس مناطق جغرافية محددة، وبدون هذا الإطار ستصبح تحركات روسيا العسكرية أكثر مرونة، لاسيَّما على حدودها الغربية، مثل: (كالينينغراد، وبيلاروسيا، والقرم)، ممَّا يعزز مخاطر زعزعة الاستقرار في دول البلطيق، وبولندا[١٨].

(١٨) Richard A. Bitzinger, Arming Asia: Technonationalism and Its Impact on Local Defense Industries, Routledge, UK, 2021, p.118.

٢. تمكين التصعيد الديناميكي بين روسيا وحلف الناتو: الانسحاب من بنود المعاهدة، وعدم التقيد بالقيود المفروضة، يزيد من احتمالية تصاعد تدريجي في الالتزام، والردع، المتبادل بين روسيا، وحلف الناتو، وفقًا للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، فمنذ تعليق روسيا التزامها بالمعاهدة في عام (٢٠٠٧)، بدأت بتعزيز وجودها العسكري على حدودها الغربية، مستخدمة الأسلحة التقليدية، والحرب السيبرانية، والتدريبات العسكرية الواسعة، لتعزيز جاهزيتها، ردًا على ما عدَّته توسعًا «عدوانيا» لحلف الناتو[١٩].

٣. انعكاسات مباشرة على الوضع في أوكرانيا وشرق أوروبا: في ظل النزاع الروسي-الأوكراني، يتيح غياب معاهدة القوات التقليدية في أوروبا لروسيا، مرونة أكبر في إعادة نشر قواتها التقليدية غربًا، من دون الخضوع للتفتيش أو التحقق الذي كان يفرضه الاتفاق، كما يعزز انسحاب روسيا من المعاهدة، زيادة ملحوظة في الإنفاق العسكري، والتحركات الاستراتيجية، مما يقلل من فرص الإنذار المبكر، ويرفع مخاطر سوء التقدير من الغرب، لاسيَّما في مناطق التماس مع أوكرانيا، ودول البلطيق[٢٠].

٤. إعادة فتح سباق التسلح التقليدي في أوروبا: من النتائج المتوقعة أن يسعى الحلفاء الأوروبيون إلى إيجاد طرق جديدة لتسليح أنفسهم، مما يعكس رغبتهم في تعويض غياب إطار متعدد الأطراف، لضبط التسلح، وتحديث ترساناتهم التقليدية، لمواجهة احتمالية الصراع مع روسيا. وقد اتخذت دول، مثل: بولندا، وألمانيا، خطوات فعلية بإبرام صفقات تسليح كبيرة، وتخصيص ميزانيات دفاعية ضخمة، تشمل دبابات، وأنظمة دفاع جوي بعيدة المدى، مما يبرز ديناميكية إعادة التسلح المتبادل في القارة الأوروبية، في ظلّ غياب معاهدة ملزمة قانونيًا[٢١].

يظهر انسحاب روسيا من معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، تحولًا استراتيجيًا مزدوج الأبعاد، فهو من جهة **تعبير عملي** عن تفكك بنية الأمن الجماعي الأوروبي، ومن جهة أخرى انعكاس نظري لعودة منطق الواقعية الكلاسيكية، الذي يجعل القوة العسكرية الأداة الأبرز لتحقيق الأمن، والمكانة الدولية، فقد أدى تفكك هذه المعاهدة إلى تقويض أحد أهم أركان الثقة المتبادلة، التي بني عليها النظام الأمني الأوروبي بعد الحرب الباردة، وأعاد القارة إلى بيئة يغلب عليها الشك المتبادل، والتنافس، في بناء القدرات، والردع، بالقدرة لا بالاتفاق.

أمَّا من الناحية العسكرية فقد أتاح الانسحاب لموسكو مرونة أكثر، لإعادة تموضع قواتها في الجبهة الغربية، وتعزيز حضورها في مناطق استراتيجية، مثل: كالينينغراد، والقرم، وبيلاروسيا، من دون قيود رقابية أو تفتيشية، وهذا بدوره دفع حلف الناتو إلى مراجعة استراتيجياته الدفاعية، وتعزيز قواته في

(١٩) International Institute for Strategic Studies, Strategic Survey 2023: The Annual Assessment of Geo-politics, Routledge, UK, 2023, pp.56–59.

(٢٠) Keir Giles, Russia's War on Everybody, Bloomsbury Academic, London, 2022, p.p.201–204.

(٢١) Michael Rühle, "CFE Treaty: Death of a Symbol", NATO Review, Winter 2023, NATO Publications, Brussels, p.3.

أوروبا الشرقية، في سياقات ديناميكية تصعيدية تذكر بأجواء سباق التسلح في الثمانينيات، كما أوجد فراغًا قانونيًا خطيرًا جعل احتمالات سوء التقدير، والاحتكاك العسكري، أكثر واقعية، لاسيَّما في ظل استمرار النزاع الروسي – الأوكراني، وتعدد مسارح التوتر الإقليمي.

ومن المنظور النظري فإنَّ هذا التطور، يجسد عودة المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية إلى واجهة التحليل، إذ تتراجع مكانة المؤسسات، والقواعد القانونية، أمام أولويات القوة، والمصلحة الوطنية. فانسحاب روسيا لا يمكن قراءته بمعزل عن تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، وتراجع فعَّالية النظام الليبرالي الدولي القائم على التعاون، والأمن الجماعي. وفي المقابل يكشف رد الفعل الغربي، عبر إعادة التسلح، وتوسيع الناتو، عن منطق «الردع المتبادل»، بوصفه آلية أساسية لتحقيق الاستقرار، حتى إن كان استقرارًا هشًا، يقوم على ميزان خوف متبادل لا على ثقة متبادل. وبذلك يمكن القول: إنَّ تداعيات الانسحاب الروسي لا تقتصر على إعادة تشكيل المشهد العسكري الأوروبي، بل تمتد لتطرح تساؤلات عميقة حول مستقبل الأمن الإقليمي، والدولي، وإمكانية صياغة ترتيبات جديدة تضبط سباق التسلح، وتمنع الانزلاق نحو صراع مفتوح. فغياب البديل القانوني لمعادلة التسلح التقليدي في أوروبا، يمثّل خطرًا مستمرًا على النظام الدولي برمته، ما لم يتم استحداث إطار توافقي جديد، يعيد التوازن بين متطلبات الردع، واستدامة السلام.

المحور الرابع

السيناريوهات المستقبلية لمكانة روسيا العسكرية بعد الانسحاب من المعاهدة

يُعَدُّ انسحاب روسيا من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (CFE)، نقطة تحول مفصلية في بنية الأمن الأوروبي، والنظام العسكري الدولي، إذ أعاد تشكيل موازين القوى بين موسكو، وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التنافس الاستراتيجي، الذي تتداخل فيه الأبعاد العسكرية، والسياسية، والجيوسياسية. لقد مثَّلت المعاهدة منذ توقيعها عام (١٩٩٠)، إحدى الركائز الأساسية لضبط التسلح التقليدي في القارة الأوروبية، والحد من احتمالات المواجهة المباشرة بين الشرق، والغرب، غير أنَّ خروج روسيا منها عام (٢٠٢٣)، أنهى عمليًا أحد أهم آليات الثقة المتبادلة في النظام الأمني الأوروبي.

يأتي هذا الانسحاب في وضع دولي متوتر، يتسم بتصاعد النزاعات، وتراجع الالتزامات الدولية بالمعاهدات متعددة الأطراف، وتنامي النزعة الواقعية الجديدة في السياسة الخارجية الروسية. وبناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى استشراف السيناريوهات المستقبلية، لمكانة روسيا العسكرية في مرحلة ما بعد الانسحاب، لاسيَّما في ظل محاولتها إعادة بناء نفوذها العسكري في أوروبا الشرقية، وميلها إلى استراتيجيات هجومية، واستباقية، لمواجهة الضغوط الغربية المتزايدة.

ويسعى هذا البحث إلى تحليل أبرز السيناريوهات المحتملة، التي يمكن أن تتخذها السياسة العسكرية الروسية في المستقبل القريب، انطلاقًا من ثلاثة مسارات رئيسة، وهي كالآتي:

السيناريو الأول: استعادة روسيا تمركزها الاستراتيجي في دول أوروبا الشرقية

بعد انسحاب روسيا من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، أصبحت تتمتع بمرونة استراتيجية غير مسبوقة، في نشر قواتها التقليدية، وإعادة تمركزها، في المناطق الحدودية ذات الأهمية الجيوسياسية العالية، هذا الانسحاب أزال القيود التي كانت مفروضة على تحركات القوات الروسية، مما سمح لموسكو بتعزيز وجودها العسكري في مناطق حساسة، مثل: كالينينغراد الجيب الروسي الاستراتيجي، المطلّ على بحر البلطيق، وبيلاروسيا الحليفة الوثيقة لروسيا، وجنوب أوكرانيا، التي تعدُّ نقطة توتر مستمرة مع الغرب، إذ إنَّ هذا التمركز يهدف إلى تحقيق أهداف متعددة، أبرزها تعزيز «منطقة الردع الإقليمي»، وهي استراتيجية روسية، تهدف إلى تقليص زمن الاستجابة العسكرية، في حال اندلاع نزاع مسلح، مما يمنح روسيا ميزة تكتيكية كبيرة.

ووفقًا لتقارير معهد دراسات الأمن الأوروبي، بدأت روسيا منذ عام (٢٠٢٢) عملية إعادة هيكلة شاملة لمناطقها العسكرية الغربية، إذ ركزت في نشر وحدات مدرعة متقدمة، بما في ذلك دبابات حديثة، وقوات مشاة ميكانيكية، إلى جانب أنظمة صواريخ بالستية قصيرة، ومتوسطة، المدى. هذه الخطوات تشير إلى تحول واضح في السياسة العسكرية الروسية، نحو موقف أكثر هجومية، واستباقية، إذ تسعى موسكو إلى استعادة نفوذها في أوروبا الشرقية، ومواجهة أي تهديدات محتملة من حلف الناتو، كما أنَّ التركيز في كالينينغراد، التي تعدُّ نقطة استراتيجية متقدمة قريبة من دول البلطيق، وبولندا، وهذا يعكس رغبة روسيا في إرسال رسائل ردع واضحة إلى الغرب، مؤكدة على قدرتها على التحرك بسرعة، وحرية، من دون التقيد بالقيود السابقة للمعاهدة[٢٢].

السيناريو الثاني: الدخول في سباق تسلح تقليدي مع حلف الناتو

من النتائج المحتملة، والبارزة، لانسحاب روسيا من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، هو اندلاع سباق تسلح تقليدي مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، هذا الانسحاب ألغى الضوابط، والتوازنات، التي كانت تفرضها المعاهدة، ممَّا منح روسيا حرية كبيرة في تطوير أنظمة أسلحة تقليدية متقدمة، ونشرها. ووفقًا لتحليل المعهد الملكي للخدمات المتحدة RUSI))، فإنَّ روسيا بدأت بالفعل في تعزيز ترسانتها العسكرية، عن طريق تطوير أسلحة متطورة، مثل: دبابة (T-١٤) أرماتا، والتي تعدُّ واحدة من أحدث الدبابات في العالم، بفضل تكنولوجيا الحماية النشطة، وقدراتها الهجومية، ومنصات صواريخ إسكندر، التي تتميز بدقتها العالية، وقدرتها على حمل رؤوس حربية متنوعة، وإنَّ هذه الخطوات تظهر نية روسيا لتحديث قواتها المسلحة، والحفاظ على تفوق تكتيكي في مواجهة الناتو.

في المقابل تستعد دول الناتو في أوروبا الشرقية، مثل: بولندا، ورومانيا، ودول البلطيق (إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا)، لمواجهة هذا التحدي، عبر زيادة الإنفاق الدفاعي بشكل كبير، كما أنَّ هذه الدول التي تشعر

(٢٢) Gressel Gustav, Russia's Military Posture in Europe: Rebuilding Deterrence. European Council on Foreign Relations (ECFR), Berlin, 2022, p.p.9–13.

بتهديد مباشر من روسيا، بسبب قربها الجغرافي، بدأت في تعزيز قدراتها العسكرية، عن طريق تخصيص ميزانيات ضخمة لشراء أسلحة جديدة، وتطوير الصناعات الدفاعية المحلية. على سبيل المثال، أعلنت بولندا عن خطط لتوسيع جيشها، وشراء معدات عسكرية أمريكية، وأوروبية، متطورة، في حين تسعى دول البلطيق إلى تعزيز دفاعاتها المضادة للصواريخ، والطائرات، هذا التصعيد المتبادل ينذر بحالة استقطاب عسكري، تشبه إلى حد كبير التوترات التي شهدتها أوروبا خلال الحرب الباردة، كما كانت القوتان العظميان الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، تتنافسان على التفوق العسكري، والنفوذ الجيوسياسي[٢٣].

السيناريو الثالث: زيادة الاعتماد على الردع النووي والحرب الهجينة

في ظل تراجع آليات السيطرة على الأسلحة التقليدية، بعد انسحاب روسيا من المعاهدة، من المتوقع أن تتجه موسكو نحو تعزيز استراتيجيات الردع النووي، كوسيلة أساسية للحفاظ على نفوذها، وحماية مصالحها الحيوية، هذا التوجه يأتي مصحوبًا بتوسيع استخدام أساليب الحرب الهجينة، التي تجمع بين الهجمات الإلكترونية، والحملات الإعلامية المضللة، ودعم الجهات غير الحكومية، أو غير الرسمية، مثل: الجماعات المسلحة، أو الوكلاء السياسيين، هذه الاستراتيجية تهدف إلى زعزعة استقرار خصوم روسيا، من دون الحاجة إلى مواجهة عسكرية مباشرة، مما يقلل من مخاطر التصعيد إلى حرب شاملة.

وما يعكس هذا التوجه هو تصريحات استراتيجيين روس بارزين، مثل سيرجي كاراغانوف، وألكسندر دوغين، إذ يروجون لفكرة أنَّ الأسلحة النووية تعدُّ أداة فعَّالة لردع الغرب، لاسيَّما في ظل التوترات المتصاعدة مع حلف الناتو. فعلى سبيل المثال، دعا كاراغانوف إلى اعتماد «ردع نشط» يعتمد على القدرات النووية، لضمان بقاء روسيا قوة مهيمنة في محيطها الإقليمي، وفي السياق نفسه أشارت دراسة أجراها مركز دراسات الدفاع في زيورخ، إلى أنَّ روسيا بدأت في اعتماد مفهوم «الردع المتكامل»، الذي يجمع بين الأسلحة النووية، والتقليدية، وأساليب الحرب الهجينة، كوسيلة رئيسة لحماية «المجال الحيوي» الروسي، لاسيَّما في أوروبا الشرقية، ومناطق القوقاز، وآسيا الوسطى، هذا النهج يعكس استراتيجية روسية أوسع، تهدف إلى مواجهة التحديات الأمنية في بيئة دولية معقدة، إذ تسعى موسكو إلى استعادة مكانتها كقوة عالمية في مواجهة الضغوط الغربية[٢٤].

يمكن القول: إنَّ انسحاب روسيا من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، لم يكن مجرد خطوة قانونية، أو إجرائية، بل تحول استراتيجي عميق أعاد رسم ملامح البيئة الأمنية في القارة الأوروبية، والعالم، فروسيا التي تسعى إلى استعادة مكانتها، كقوة عظمى قادرة على فرض توازن جديد مع الغرب،

---

(٢٣) Bronk Justin., Modern Russian Military Capabilities and Strategies, RUSI Whitehall Report, London, 2023, p.p.27–32.

(٢٤) Carlo Masala & Sarah Kirchberger, Strategische Rivalität und nukleare Abschreckung im 21. Jahrhun-dert, Nomos Verlag, Baden-Baden, Germany, 2022, p.p.91–94.

وجدت في هذا الانسحاب فرصة لتجاوز القيود المفروضة عليها، وإعادة بناء منظومتها العسكرية بما يتناسب وطموحاتها الجيوسياسية.

لقد أظهرت السيناريوهات الثلاثة المطروحة، أنَّ مستقبل المكانة العسكرية الروسية، سيكون مرهونًا بعدة عوامل، أهمها: مدى قدرة موسكو على تحقيق التوازن بين التوسع الاستراتيجي في أوروبا الشرقية، و**تجنب** الانجرار إلى سباق تسلح مكلف مع الناتو، فضلًا عن مدى فاعلية اعتمادها على الردع النووي، والحرب الهجينة، كوسائل لتحقيق الردع دون التصعيد المباشر، فبينما يمنحها التحرر من قيود المعاهدة مرونة عملياتية كبيرة، فإنَّه في المقابل يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من عدم الاستقرار، والتوتر، في النظام الأمني الأوروبي.

إنَّ استشراف هذه السيناريوهات، يظهر أنَّ روسيا تتجه نحو بناء استراتيجية دفاعية هجومية هجينة، تمزج بين القوة الصلبة، والقوة الذكية، في محاولة لتكريس حضورها العسكري، والنفسي، في محيطها الإقليمي، لتأكيد أنَّها لا تزال فاعلًا رئيسًا في معادلة الأمن الدولي. ومع ذلك يبقى مستقبل هذه المكانة، مرهونًا بقدرة موسكو على إدارة التوازن الدقيق، بين إظهار القوة، و**تجنب** المواجهة المباشرة، في عالم يعيد تشكيل نفسه على وقع صراعات النفوذ، وموجات إعادة التسلح.

الخاتمة

لقد شكَّل قرار روسيا بالانسحاب من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، نقطة تحول جذرية في مسار سياستها الاستراتيجية، وفلسفتها العسكرية، إذ عكس هذا القرار طموحها الواضح للتحرر من القيود القانونية، والالتزامات الدولية، التي كانت تكبل حركتها، وتقيد مرونتها العملياتية في المجال الأوروبي، وهو المجال الذي لطالما عدَّته جزءًا حيويًا من دائرة نفوذها الجيوسياسي، فقد مكَّنها هذا الانسحاب من إعادة تشكيل قواعد انتشار قواتها، وفق رؤية جديدة تمنحها حرية أوسع، في تعزيز وجودها العسكري، والاستعداد لمواجهة التحديات الجيوسياسية في مناطق النفوذ الحيوية، ما أسهم في إعادة بناء عقيدتها العسكرية على أساس الردع، والتوسع، بدل التعاون، والانضباط.

وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ هذا التحول الاستراتيجي لم يخلُ من تبعات سلبية عميقة الأثر، إذ أدى إلى تعميق الشرخ الاستراتيجي بين روسيا، وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتآكل الثقة المتبادلة التي كانت تشكل أساس منظومة الأمن الأوروبي، كما أسهم الانسحاب في تفكيك الأطر المؤسسية، التي كانت تعزز الشفافية، والرقابة المتبادلة، في مجال التسلح التقليدي، وهو ما مهد الطريق لعودة منطق "المحصلة الصفرية" في التفكير الاستراتيجي، إذ تقاس مكاسب طرف بخسائر الآخر، بما يهدد بانهيار منظومة الأمن الجماعي، التي حافظت على توازن القارة منذ نهاية الحرب الباردة.

لقد أظهر هذا الانسحاب تحولًا جوهريًا في العقيدة العسكرية الروسية، من نهج ضبط التسلح إلى نهج يقوم على الردع، والتفوق العسكري، وأدى إلى انهيار أحد أعمدة الأمن الأوروبي، وفتح الباب أمام سباق تسلح جديد، كما مكَّن روسيا من إعادة تموضع قواتها في مناطق استراتيجية، ككالينينغراد، وبيلاروسيا، والقرم، ما أوجد بيئة أمنية أكثر هشاشة في شرق أوروبا، ورفع من احتمالات الاحتكاك العسكري المباشر

مع الناتو، كذلك أدى غياب آليات الرقابة، إلى عودة منطق الردع النووي، وتنامي الحروب الهجينة، والسيبرانية، بما يعكس انتقال العلاقات الدولية، من مرحلة التعاون إلى مرحلة الصراع المفتوح على النفوذ.

وعلى الرغم من أنَّ روسيا استطاعت عبر هذا القرار، أن تعزز من مرونتها العملياتية، وسيادتها الاستراتيجية، إلا أنَّ الانعكاسات الجيوسياسية كانت ثقيلة الوطأة، إذ أسهم الانسحاب في تراجع فعَّالية النظام الأمني متعدد الأطراف، وتأكيد هشاشة آليات الضبط الجماعي للسلاح، ليس في أوروبا فحسب بل على مستوى النظام الدولي بأكمله.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، تبدو الحاجة ملحة لإعادة التفكير في مستقبل منظومة الأمن الأوروبي، عن طريق صياغة إطار قانوني جديد أكثر شمولًا، وعدالة، يوازن بين المصالح الروسية، والغربية، ويمنع تفاقم سباق التسلح، كما يجب تعزيز قنوات الاتصال العسكري، والسياسي، بين موسكو، والناتو، للحد من مخاطر سوء التقدير، والتصعيد غير المقصود، إلى جانب دعم مبادرات الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لإحياء آليات الشفافية، والتفتيش المتبادل.

وفي ضوء التحولات الراهنة، فإنَّ تطوير مقاربة أمنية أوروبية مستقلة نسبيًا عن الناتو، قد يسهم في تقليل الاستقطاب الروسي–الأمريكي، ويعيد شيئًا من التوازن إلى البيئة الإقليمية، كما ينبغي إدماج أدوات الحرب السيبرانية، والإعلامية، ضمن منظومات الردع الدولية المستقبلية، لضمان ضبط استخدام القوة بأشكالها الجديدة. وختامًا فإنَّ تحقيق استقرار أمني مستدام في أوروبا، والعالم، يتطلب تبني مبدأ "الردع المرن" القائم على توازن القدرات، من دون الإضرار بحقوق الدول في أمنها الوطني، مع الحفاظ على الثقة، والشفافية، كركيزتين لأي نظام أمني فاعل في المستقبل.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا- المجلات والدوريات

١. عماد جاسم محمد، الانسحاب الروسي من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتداعياته على مستقبل الامن الأوروبي، ع٤٨، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٢٤.

٢. غدي قنديل، كيف يؤثر تعليق عضوية تركيا بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في سباق التسلح العالمي؟ استراتيجيات عسكرية، تقدير موقف، مركز الدراسات العربية الاوراسية، القاهرة، ٢٠٢٤.

ثانيًا- المراجع الأجنبية

1. Richard A. Bitzinger, Arming Asia: Technonationalism and Its Impact on Local Defense Industries, Routledge, UK, 2021.

2. International Institute for Strategic Studies, Strategic Survey 2023: The Annual Assessment of Geopolitics, Routledge, UK, 2023.

3. Keir Giles, Russia's War on Everybody, Bloomsbury Academic, London, 2022.

4. Michael Rühle, "CFE Treaty: Death of a Symbol", NATO Review, Winter 2023, NATO Publications, Brussels.

5. Gressel Gustav, Russia's Military Posture in Europe: Rebuilding Deterrence. European Council on Foreign Relations (ECFR), Berlin, 2022.

6. Bronk Justin., Modern Russian Military Capabilities and Strategies, RUSI Whitehall Report, London, 2023.

7. Carlo Masala & Sarah Kirchberger, Strategische Rivalität und nukleare Abschreckung im 21. Jahrhundert, Nomos Verlag, Baden-Baden, Germany, 2022.

8. TREATY ON CONVENTIONAL ARMED FORCES IN EUROPE (CFE), op, cit.

9. TREATY ON CONVENTIONAL ARMED FORCES IN EUROPE (CFE), Inventory of International Nonproliferation Organizations and Regimes, Center for Nonproliferation Studies, No.

ثالثًا- المو اقع الإلكترونية

1. NATO'S role in conventional arms control, North Atlantic Treaty Organization, 21 Mar 2024, at: https://2u.pw/ISkWiQ .

2. Daryl Kimball, The Conventional Armed Forces in Europe (CFE) Treaty and the Adapted CFE Treaty at a Glance, Arms Control Association, Washington, November 2023,

at: https://2u.pw/Hxj0Zu .

3. ما هي معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي انسحبت منها روسيا؟ سبوتنيك عربي، 10/05/2023، الرابط الالكتروني:

https2//:u.pw/nw6U0c.

4. انسحبت منها موسكو رسميا.. ما هي معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا؟ موقع الحرة، واشنطن، (8) نوفمبر (2023)، الرابط الالكتروني:

. https://2u.pw/MPmkym

5. جابر عمر، انسحاب تركيا من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، تقارير دولية، العربي الجديد، (5) ابريل (2024)، الرابط الالكتروني:

. https://2u.pw/E0LAyP

6. ماذا يعني انسحاب روسيا من معاهدة القوات التقليدية في أوروبا؟ موقع عربي (21، 24) مايو (2023)، الرابط الالكتروني:

. xl1zPh/pw.2u//:https

7. سيرغي كاراغانوف، قرار صعب ولكنه ضروري (استخدام الأسلحة النووية لإنقاذ البشرية من كارثة عالمية)، مختارات اوراسية، مركز الدراسات العربية الاوراسية، القاهرة، (2023)، الرابط الالكتروني:

https//:eurasiaar.org/use-nuclear-weapons-to-save-humanity-from-a-global-catastrophe. /

8. صاروخ كروز روسي ينتهك المجال الجوي لبولندا، موقع الجزيرة، 24/03/2024، الرابط الالكتروني:

https2//:u.pw/vQYdSk.

9. روسيا تحذر من إقامة «شنغن عسكرية».. وتتوعد بالرد، سكاي نيوز عربية، (24) نوفمبر (2024)، الرابط الالكتروني:

https2//:u.pw/gpv9Er.